

أكدت سعيها لاستقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة

«التقدم العلمي» تعلن عن تكوين الإدارتين العليا والوسطى بشكل كامل



مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

لنفع المجتمع والأبحاث والشركات في البلاد.

وأوضح أن المؤسسة مستمرة في خططها الرامية إلى زيادة نسبة الكوادر الوطنية وذلك حرصاً على استثمار تلك الثروة الوطنية وتعزيز دورها في التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجهها البلاد.

وذكر أن المؤسسة تقوم بتطوير الطاقات الوطنية من خلال توفير الدورات التدريبية المتخصصة وأحدث البرامج العلمية التي تناسب مجالات عملهم واحتكاكهم بالخبرات المتميزة والاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية التي أثبتت كفاءتها وجودتها.

وأوضح الدكتور الفاضل إلى أن المؤسسة أعلنت سابقاً عن توفر عدد من الوظائف الشاغرة لديها للمواطنين الكويتيين مبيناً أن الشروط اللازمة للتقدم لها موضحة في موقعها الإلكتروني.

أكد مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتور خالد الفاضل سعي المؤسسة لاستقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة في تخصصاتها المتنوعة والاستفادة منها مشيراً إلى أن نسبة الكوادر الوطنية في الإدارتين العليا والوسطى بالمؤسسة بلغت 100 بالمئة تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة.

وقال الدكتور الفاضل في بيان صحفي أمس السبت أن المؤسسة تسعى للاستفادة من الطاقات الوطنية الكفوة التي يعول عليها في تنفيذ الخطط الحالية للمؤسسة واستراتيجياتها المستقبلية ومن ثم المساهمة في عملية التنمية المنشودة. وأعرب عن تفاؤله في أن تسهم تلك الكوادر في تحقيق الرؤية المتمثلة في نشر ثقافة علمية وتكنولوجية وابتكارية مزدهرة من أجل كويت مستدام وأيضاً في تحقيق الرسالة المتمثلة في تشجيع التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحفيزه

تعليقاً على تقرير خارجية بلادها السنوي عن هذه الظاهرة

السفيرة الأمريكية: الكويت لاتزال في المستوى الثاني للاتجار بالبشر ونرغب بصدق في التعاون لتقديم الجناة للعدالة

الاتجار بالبشر يقوض سيادة القانون وينتهك كرامة الإنسان ويسلب حرية الملايين ويهدد سلامتهم

العمال المعرضين للاتجار. بينما يوفق التقرير التقدم المحرز، فإنه يسلب الضوء أيضاً على العديد من المجالات الرئيسية للتحسين. وبين التقرير أن الحكومة لم تستخدم بانتظام الإجراءات المعيارية لتحديد الضحايا بشكل استباقي وإحالتهم إلى خدمات الحماية الواجبة.

كما استمرت الكويت في احتجاز ومحاكمة وترحيل ضحايا الاتجار بالبشر، بمن فيهم الفارين من العمل القسري.

وأكد التقرير استمرار بعض المسؤولين في استخدام التحكيم والعقوبات الإدارية بشكل روتيني لحل المظالم التي ترفعها العمالة المنزلية وغيرها من العمال المهاجرين بدلاً من التحقيق في هذه القضايا على أنها جرائم اتجار بالبشر.



أليسا رومانوسكي

وتواصل جهودها لإحراز التقدم في هذا الصدد، حيث أظهرت الحكومة جهوداً متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتم تحديد معايير التقرير بموجب القانون الأميركي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر وبرتوكول الأمم المتحدة لمنع وقوع ومعاوقة الاتجار بالأشخاص وبخاصة الأطفال والنساء، المعروف أيضاً باسم «برتوكول باليرمو».

وقالت السفيرة رومانوسكي: «إننا نرغب بصدق في التعاون مع حكومة

هذا التقرير يعد الأكثر شمولاً على مستوى العالم فيما يتعلق بجهود الحكومات حول العالم لمكافحة الاتجار بالبشر، ويعكس كذلك التزام حكومة الولايات المتحدة بالقيادة العالمية في هذه القضية الرئيسية لحقوق الإنسان وإنفاذ القانون.

الجدير بالذكر أنه تم تصنيف الولايات المتحدة لأول مرة في تقرير الاتجار بالبشر في عام 2010، وتم اتخاذ هذا القرار لضمان التزام سياساتنا بمبادئنا.

وحسب التقرير، لاتزال الكويت في المستوى الثاني،

الحكومة لم تستخدم بانتظام الإجراءات المعيارية لتحديد الضحايا بشكل استباقي لحمايتهم

كشف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الخميس الماضي النقاب عن تقرير الاتجار بالبشر لعام 2021، وهو تقرير سنوي يوفق جهود حكومات 187 دولة وإقليمياً، بما في ذلك الولايات المتحدة، لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقالت السفيرة الأميركية لدى الكويت البارونوسكي في تصريح صحفي لها أمس السبت إنه «لا أكثر من 20 عاماً، عزز تقرير الاتجار بالبشر اقتناع الولايات المتحدة بأن هذه الظاهرة تمثل تهديداً عالمياً يستلزم استجابة عالمية، مضيفة أن الاتجار بالبشر يقوض سيادة القانون وينتهك كرامة الإنسان ويسلب حرية الملايين ويهدد السلامة العامة والأمن القومي في كل مكان».

وأضافت رومانوسكي: إن

لتعيين حملة دبلوم القانون في مكاتب المحامين والدور الاستشارية

«هيئة الشباب»: تدريب 54 مساعداً محامياً ضمن مشروع «صناع العمل»

المشروعات التنموية لدولة الكويت بعد تدريبهم وصل قدراتهم بطرق منهجية من خلال برامج تأهيلية تدريبية معتمدة يشرف عليها اختصاصيون بمناهج موجهة لأحدث التقنيات والوسائل العلمية الحديثة التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

وبرنامج «إعداد وتأهيل مساعدي المحامين القانونيين» هو مشروع فرعي ضمن مشروع «صناع العمل» المدرج في خطة الدولة الإنمائية (2021-2025) والتي تعمل على إعداد برامج متكاملة ضمن مشاريع السياسة الوطنية للشباب والتي أقرها مجلس الوزراء والمكلفة بتنفيذها الهيئة العامة للشباب.

من نوعه في الكويت حيث أن مهنة مساعدي محامي قانوني تم استحداثها بالتنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة والمجلس الأعلى للتنمية والتخطيط، إذ تم وضع مهنة مساعدي محامي مالي، ومساعدي إداري، ومساعدي قانوني ضمن القوائم المهنية المعتمدة في الهيئة العامة للقوى العاملة، وذلك للمساعدة في عملية الإحلال الوظيفي وتكثيف الوظائف القانونية في الكويت وفتح المجال للشباب الكويتي للعمل.

وتطرح الهيئة «مشروع صناع العمل» بهدف خلق فرص تأهيلية وتوظيفية للشباب الكويتي حديثي التخرج من مختلف التخصصات والمجالات في



مشعل الشاهين

وينتهي بتعيينهم في مكاتب المحامين والدور الاستشارية للمشاركة مع جمعية المحامين التي تشرف ويعتبر هذا البرنامج الأول

استمرار العمل الهيئة العامة للشباب في تأهيل الشباب الكويتي ودعم قدراتهم في مختلف المجالات ليكونوا قادرين على أداء واجبهم ومهام عملهم على أكمل وجه وبما يسهم بتطبيق خطط الإحلال في الدولة، أعلنت الهيئة إطلاق برنامج «إعداد وتأهيل مساعدي المحامين القانونيين» ضمن مشروع «صناع العمل» المدرج في خطة الدولة الإنمائية.

وقال المدير العام للهيئة العامة للشباب دمشق الشاهين: إن البرنامج يهدف إلى تدريب وتأهيل الشباب الكويتي من خلال عمل برنامج تدريبي وميداني مكثف يقوم على توظيف 54 مساعداً محامياً قانوني من حملة شهادة دبلوم القانون

رئيس اتحاد المزارعين ينفي ما يتداول

حول وجود 200 ألف عامل عالقين سيعودون للبلاد



عبدالله الدماك

نقى رئيس اتحاد المزارعين عبدالله الدماك أن نشر في بعض وسائل التواصل الاجتماعي عن وجود 200 ألف عامل عالقين سيعودون للبلاد.

وأوضح الدماك، في تصريحات صحفية، أن كتاب اللجنة الوزارية لطوارئ «كورونا»

واضح أنه استجابة لطلب اتحاد المزارعين بتوفير عمالة لعدد 397 مزارعاً ولم تنطرق لهذا العدد الكبير الذي يتم تناوله.

وطالب الدماك بتوخي الدقة في نشر الأخبار وأخذ المعلومة من مصدرها الرسمي ومن أصحاب الشأن.

عادل السعدون: بدء موسم الجوز الذي يتميز

بالأجواء الحارة والرياح المغبرة

قال الفلكي الكويتي عادل السعدون إن موسم الجوز يبدأ في الثالث من شهر يوليو كل عام ويستمر 26 يوماً ويتكون من الجوز «الأولى» و«الثانية» و«الثالثة».

وتتميز بأجواء حارة لأنها فترة «حر الانصراف». وأضاف السعدون في تصريح له «كونا» أن الجوز الأول بدأت يوم أمس السبت ونوّهها «الهقعة» وهي من منازل القمر وفترتها 13 يوماً وتستمر حتى 15 يوليو الجاري.

وذكر أن الجوز الثانية تبدأ في 16 الجاري ونوّهها «الهقعة» من منازل القمر وفترتها 13 يوماً وتستمر حتى 28 الجاري وبعدها يأتي موسم المرمز. وأوضح أن فترة الجوز تتميز بأجواء حارة لأنها فترة حر الانصراف إذ يقول الغائل «ما حر إلا حر

واضح أنه استجابة لطلب اتحاد المزارعين بتوفير عمالة لعدد 397 مزارعاً ولم تنطرق لهذا العدد الكبير الذي يتم تناوله.

وطالب الدماك بتوخي الدقة في نشر الأخبار وأخذ المعلومة من مصدرها الرسمي ومن أصحاب الشأن.

وتتميز بأجواء حارة لأنها فترة «حر الانصراف». وأضاف السعدون في تصريح له «كونا» أن الجوز الأول بدأت يوم أمس السبت ونوّهها «الهقعة» وهي من منازل القمر وفترتها 13 يوماً وتستمر حتى 15 يوليو الجاري.

وذكر أن الجوز الثانية تبدأ في 16 الجاري ونوّهها «الهقعة» من منازل القمر وفترتها 13 يوماً وتستمر حتى 28 الجاري وبعدها يأتي موسم المرمز. وأوضح أن فترة الجوز تتميز بأجواء حارة لأنها فترة حر الانصراف إذ يقول الغائل «ما حر إلا حر

جنان بهزاد: تحسين السلوك اليومي يعزز صحة البيئة وحمايتها

«حماية البيئة» تشارك في الملتقى الافتراضي الأول للجمعيات والمنظمات العربية البيئية

المعرفة، وحملها على العمل حول تحديات التنمية المستدامة، فقضايا التنمية المستدامة مترابطة ومتشابكة وتحقيق هدف واحد يرتبط به تحقيق عدة أهداف.

مشيرة إلى أن «قضية مثل تغير المناخ لا تحتمل التأجيل فعاقيها باتت واضحة جداً فما يشهده العالم من ارتفاع في درجات الحرارة الغير مسبوقة وتواتر العواصف الترابية على المناطق الجافة ليست سوى مؤشرات تدل على حاجة الطبيعة إلى الاهتمام وإعادة النظر في المشاريع التنموية لتناسب ظروف المناخ المستقبلية وتعيد تعويض الطبيعة بالمشاريع البديلة مثل زراعة الإسطح واستخدام الطاقة البديلة خاصة وتصميم المدن بما يناسب طبيعته الصحراوية».

على إشراك كافة الجهات والمنظمات العاملة في القطاعين الحكومي والمؤسسي».

وأوضحت بهزاد أن «التحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فترة زمنية قصيرة تقل عن 10 سنوات كثيرة وتحتاج إلى التعاون لتحويل مسار العمل المعتاد ومن الضروري تعجيل وتيرة العمل، فلن تصل الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في 2030 في ظل تطورها الحالي»، مضيفة «إن كمية المعلومات المطلوبة لرصد خطة عام 2030 ومؤشراتها 232 لأهداف التنمية المستدامة أكبر من أن تتحملها القدرات البشرية على الصعيد العربي، وضرورة تحفيز المجتمعات وتكوين شبكات الخبرة،

وأكدت جنان بهزاد أمين عام الجمعية وأمين عام الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية في محاضرتها بعنوان «تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمواطنة البيئية من خلال تطوير برامج مشتركة، إن أهداف التنمية المواطنية البيئية في المجتمع وهي العلاقة بين المواطن ومكونات البيئة التي يعيش فيها، لافتة إلى أن ذلك يتم عن طريق «الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية، وتحسين السلوك البيئي اليومي بما يعزز صحة البيئة وحمايتها، فضلاً عن تعزيز دور القوانين والتشريعات التي يستند إليها المواطن في معرفة حقوقه وواجباته، واعطاء القضايا البيئية الأولية في ضمن خطط التنمية المستدامة، إضافة إلى التأكيد

دعت الجمعية الكويتية لحماية البيئة إلى «تحسين السلوك البيئي اليومي بما يعزز صحة البيئة وحمايتها، فضلاً عن تعزيز دور القوانين والتشريعات التي يستند إليها المواطن في معرفة حقوقه وواجباته، واعطاء القضايا البيئية الأولية في ضمن خطط التنمية المستدامة، إضافة إلى التأكيد

على إشراك كافة الجهات والمنظمات العاملة في القطاعين الحكومي والمؤسسي».